

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر

لدى أجهزة الدولة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٣٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن وظائف مساعدى أول

ومساعدى الوزراء بالوزارات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وبناءً على اقتراح الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

وعلى ما عرضه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قررت :

(المادة الأولى)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ، بمراجعة حجم واحتياصات كل وزارة

والجهات التابعة لها ، اختيار مساعدين ومعاونين لهم، وذلك بما لا يجاوز :

عدد (٤) مساعدى وزير .

عدد (٤) معاونى وزير .

(المادة الثانية)

تشغل وظائف مساعدى ومعاونى الوزراء بالاختيار ، وذلك عن طريق التعاقد أو الندب الكلى أو الإعارة لمدة سنة قابلة للتجديد . ويكون شغل الوظائف المشار إليها بموجب قرار يصدر عن الوزير المختص يحدد فيه مهام كل وظيفة .

(المادة الثالثة)

يشترط فيمن يشغل وظيفة مساعد أو معاون وزير ما يأتي :

- ١ - أن يكون متعمقاً بالجنسية المصرية .
- ٢ - أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .
- ٣ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
- ٤ - ألا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى .
- ٥ - أن ثبت لياقته الصحية لشغل الوظيفة بشهادة تصدر عن المجلس الطبي المختص .
- ٦ - ألا يتجاوز سن أربعين عاماً ميلادياً بالنسبة لمعاون الوزير، وذلك عند شغل الوظيفة لأول مرة .
- ٧ - أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ من إحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية بشرط معادلته من المجلس الأعلى للجامعات .
- ٨ - الإلمام بالمهارات الأساسية في الإدارة والتفكير الابتكاري .
- ٩ - أن يكون لديه الخبرة الكافية في مجال المهام المطلوب إنجازها .

(المادة الرابعة)

يتعين قبل شغل وظائف مساعدى ومعاونى الوزراء التأكد من صفات النزاهة من الجهات المعنية .

(المادة الخامسة)

ينشأ بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قاعدة بيانات بشأن شاغلى وظائف مساعدى ومعاونى الوزراء بالوزارات المختلفة .
ويجب على كل وزارة إخبار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قبل شغل الوظيفتين المشار إليهما فى المادة الأولى لـإعمال شئنه .

(المادة السادسة)

يتولى الوزير تقويم أداء مساعديه ومعاونيه وفقاً للنموذج الذى تعدد إدارة الموارد البشرية بالوزارة لهذا الغرض .
ويفى تقويم الأداء استناداً إلى معايير موضوعية مثل : (السلوك ، الالتزام ، الجودة ، التميز ، الإبداع ، الإنجاز ، القدرة على تحمل المسؤولية) ، وذلك وفقاً لمعيار الأداء العادى برتبة ممتاز أو كفء أو جيد .

ويشترط للتتجديد فى الوظيفتين المشار إليهما الحصول على تقويم برتبة كفء على الأقل .

(المادة السابعة)

تصرف مكافأة شهرية مقدارها عشرة آلاف جنيه مصرى لمساعد الوزير ، ومقدارها خمسة آلاف جنيه مصرى لعون الوزير للمعينين بطريق التعاقد ، أو كامل الأجر المقرر بجهة العمل الأصلية للمعينين بطريق الندب أو الإعارة أيهما أكبر .

كما تصرف للمسار إليهم حواجز وجهود غير عادية يحددها الوزير المختص شهرياً بناءً على عرض إدارة الموارد البشرية بما لا يجاوز الحد الأقصى للأجور ، وذلك فى ضوء معدلات الأداء وسرعة الإنجاز .

(المادة الثامنة)

يستحق مساعدو ومعاونو الوزير الإجازات الآتية :

- ١ - إجازة عارضة مقدارها (سبعة) أيام .
- ٢ - إجازة اعتيادية مقدارها (٢١) يوماً لمعاون الوزير (٣٠) يوماً لمساعد الوزير .
- ٣ - إجازة مرضية مقدارها (١٥) يوماً .

(المادة التاسعة)

يتعين على مساعدى ومعاونى الوزير الالتزام بأحكام القوانين واللوائح والقرارات ومدونة السلوك وأخلاقيات الخدمة المدنية ، ويحظر عليهم بصفة خاصة مباشرة الأعمال التى تتنافى مع الحيدة والتجرد والالتزام الوظيفى أثناء ساعات العمل الرسمية أو ممارسة أى عمل حزبى أو سياسى داخل مكان عمله أو بمناسبة تأديته لهذا العمل أو القيام بجمع التبرعات أو المساهمات لصالح أحزاب سياسية أو نشر الدعاية أو الترويج لها .

(المادة العاشرة)

يجوز للوزير ولاعتبارات يقدرها إنهاء مدة شغل وظيفة أى مساعد أو معاون له قبل انقضاء المدة المقررة لشغلها ، وتقرير عودته إلى وظيفته السابقة من يشغلها بطريق الندب أو الإعارة .

(المادة الحادية عشرة)

يستمر العمل بالقرارات الصادرة بتعيين مساعدى ومعاونى الوزراء قبل العمل بأحكام هذا القرار حتى انتهائـا مدتها ، وعند التجديد تطبق أحكام هذا القرار .

(المادة الثانية عشرة)

يحتفظ شاغلو وظيفة مساعد أول وزير بصفة شخصية بوظائفهم إلى حين انتهاء مدة شغليـم لها دون تجديد أو بلوغ سن التعاقد أيهما أقرب .

(المادة الثالثة عشرة)

يلغى قرارا رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٣٢ لسنة ٢٠٠٩ و ١٨١١ لسنة ٢٠١٦ المشار إليهما ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الرابعة عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ١٤ مارس سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل